



Coordination between Monetary Policy and Fiscal Policy in Achieving Economic Stability in Iraq during the Period (2005–2024)

Omar Mahmood Akawee¹Harith Raheem Atiyah²

التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق خلال المدة (2005-2024)

عمر محمود عكاوي*¹ حارث رحيم عطيه²

1. كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة ديالى، العراق.

2. كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق.*المؤلف المراسل

1. College of Administration and Economics, University of Diyala, Iraq. omareco@uodiyala.edu.iq2. College of Administration and Economics, University of Karbala, Iraq. Harith.r@uokerbala.edu.iq

*Corresponding Author



Article information

Abstract

DOI: <https://doi.org/10.71207/ijas.v22i87.5877>**Article history:** DD/MM/YY**Received:** 03 /02 /2026**Accepted:** 12/3/2026**Available online:** 29/03/2026**Keywords:**Monetary Policy, Fiscal Policy,
Economic Stability, Output Gap

تاريخ الاستلام: 03 /02 /2026

تاريخ قبول النشر: 12 /03 /2026

تاريخ النشر: 29 /03 /2026

الكلمات المفتاحية:السياسة النقدية، السياسة المالية، الاستقرار
الاقتصادي، فجوة الناتج

This study aims to analyze the impact of coordination between monetary and fiscal policies on achieving economic stability in Iraq using the output gap as an aggregate indicator, based on the ARDL model. The results reveal a long-run equilibrium relationship, with bank credit and public expenditure playing a significant role in reducing the output gap, while inflation exerts a negative and statistically significant effect. In contrast, the interest rate shows a weak and statistically insignificant impact. Public revenues exhibit a positive but insignificant effect due to their reliance on oil revenues and their indirect transmission through public spending. The study concludes that achieving economic stability in Iraq requires strengthening institutional coordination between monetary and fiscal policies, managing liquidity and credit, controlling inflation, and improving the efficiency of public expenditure.

Citation: Mahmood Akawee, Omar, & Raheem Atiyah, Harith. (2026). Coordination between Monetary Policy and Fiscal Policy in Achieving Economic Stability in Iraq during the Period (2005–2024). *Iraqi Journal for Administrative Sciences*, 22(87), 631–649.

الاقتياس: محمود عكاوي، عمر، رحيم عطيه حارث. (2026). التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق خلال المدة (2005-2024). *المجلة العراقية للعلوم الادارية*. 22(87), 631-649.

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر تنسيق السياسة النقدية والسياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق باستخدام فجوة الناتج كمؤشر كلي، بالاعتماد على نموذج ARDL. وتظهر النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، مع فاعلية واضحة للانتمان المصرفي والإنفاق العام في تقليص فجوة الناتج، مقابل تأثير سلبي ومعنوي للتضخم، في حين كان تأثير سعر الفائدة ضعيفاً وغير معنوي إحصائياً، كما جاءت الإيرادات العامة بإشارة موجبة غير معنوية لاعتمادها على الإيرادات النفطية وانتقال أثرها عبر الإنفاق العام. وتخلص الدراسة إلى ضرورة تعزيز التنسيق المؤسسي بين السياستين النقدية والمالية، وإدارة السيولة والانتمان، وضبط التضخم، ورفع كفاءة الإنفاق العام لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق.

1. المقدمة

تعتبر السياسات الاقتصادية الكلية ولاسيما السياسة النقدية والسياسة المالية، من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدول في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ودعم مسارات النمو المستدام. وتزداد أهمية هاتين السياستين في الاقتصادات النامية على وجه الخصوص، نظراً لما تنسم به من هشاشة هيكلية، وتعرض متكرر للصدمات الخارجية، وضعف في تنوع القاعدة الإنتاجية، فضلاً عن محدودية كفاءة الأسواق والمؤسسات الاقتصادية، وهو ما يجعل تحقيق الاستقرار الاقتصادي هدفاً معقداً ومتعدد الأبعاد، يتطلب تنسيقاً فعالاً وانسجاماً مؤسسياً بين أدوات السياسات المختلفة، بما يضمن تحقيق التوازن بين أهداف الاستقرار والنمو.

وقد بينت الأدبيات الاقتصادية المعاصرة أن فاعلية السياسة النقدية أو المالية لا تتحقق بالضرورة عند تطبيق كل منهما بصورة منفردة، بل إن نجاح السياسات الاقتصادية في تحقيق أهدافها يرتبط بدرجة التكامل والتنسيق بين السياستين، بما يضمن تجنب تعارض الأدوات وتحييد الآثار السلبية المتبادلة، وتعظيم أثرها الإيجابي على النشاط الاقتصادي الكلي. ويكتسب هذا التوجه أهمية متزايدة في الاقتصادات الريفية، التي تعتمد بدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية أو الموارد الطبيعية، حيث تتداخل السياسة المالية مع السياسة النقدية بشكل مباشر عبر قنوات التمويل الحكومي وإدارة السيولة، والتأثير في مستويات الطلب الكلي، الأمر الذي يجعل ضعف التنسيق بين السياستين مصدراً محتملاً لعدم الاستقرار الاقتصادي.

وفي هذا الإطار يمثل الاقتصاد العراقي حالة دراسية ذات خصوصية، بالنظر إلى اعتماده الكبير على القطاع النفطي، وهيمنة الإنفاق العام على مجمل النشاط الاقتصادي، إلى جانب محدودية دور القطاع الخاص وضعف فاعلية قنوات انتقال السياسة النقدية التقليدية، ولاسيما قناة سعر الفائدة. كما شهد الاقتصاد العراقي خلال العقود الماضية تقلبات اقتصادية حادة، اتسمت بعدم استقرار معدلات النمو وتذبذب فجوة الناتج وارتفاع مستويات عدم اليقين الاقتصادي، الأمر الذي يعكس وجود اختلالات دورية وهيكلية متراكمة تستدعي تحليلاً معمقاً لدور السياسات الاقتصادية في احتوائها ومعالجتها، ولاسيما في ظل الصدمات الخارجية وتقلبات أسعار النفط.

وفي هذا السياق تسعى هذه الدراسة إلى تقديم إطار قياسي متكامل يوضح طبيعة التفاعل بين السياسة النقدية والسياسة المالية وأثر هذا التفاعل في فجوة الناتج بوصفها مؤشراً دقيقاً للاستقرار الاقتصادي الكلي، يعكس الاختلالات بين الناتج الفعلي والناتج المحتمل. كما تزاوي الدراسة الخصوصية الريفية للاقتصاد العراقي، وتستند إلى منهجية قياسية ملائمة لطبيعة البيانات الزمنية، تتيح التمييز بين الآثار قصيرة وطويلة الأجل لكل من السياستين. وتسهم الدراسة في إثراء الأدبيات التطبيقية من خلال تقديم نتائج يمكن الاستفادة منها في صياغة سياسات اقتصادية أكثر تنسيقاً وفاعلية، بما يدعم تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز كفاءة إدارة السياسات الاقتصادية في العراق على المدى الطويل.

2. الإطار المنهجي للبحث**1.2 مشكلة البحث**

تنطلق مشكلة البحث من الحاجة إلى فهم طبيعة العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية في الاقتصاد العراقي، ولاسيما في ظل ما يشهده من اختلالات هيكلية، واعتماد ريفي مرتفع على الإيرادات النفطية، وضعف في قنوات انتقال السياسات الاقتصادية. وعلى الرغم من تعدد الأدوات النقدية والمالية المستخدمة، لا يزال الاستقرار الاقتصادي يعاني من تقلبات واضحة، تتجلى في تذبذب فجوة الناتج وعدم استقرار النشاط الاقتصادي الكلي. وفي هذا السياق تتمثل مشكلة البحث في التساؤل الرئيس الآتي:

إلى أي مدى يسهم التكامل بين السياسة النقدية والسياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق، كما يقياس بفجوة الناتج في الأجلين القصير والطويل؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس عدد من التساؤلات الفرعية، من أبرزها:

- ما مدى فاعلية أدوات السياسة النقدية مقارنة بأدوات السياسة المالية في التأثير على فجوة الناتج؟
- هل يسهم ضعف التنسيق المؤسسي بين السياستين في تعميق الاختلالات الاقتصادية وعدم الاستقرار الكلي؟
- إلى أي مدى تعمل الإيرادات النفطية كمتغير فاعل لتحديد مسارات التفاعل بين السياستين.

2.2 أهداف البحث

- يهدف البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية والتطبيقية، تتمثل في:
- تحليل أثر التكامل بين السياسة النقدية والسياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق باستخدام فجوة الناتج كمؤشر كلي دقيق.
 - قياس تأثير أدوات السياستين النقدية والمالية على فجوة الناتج في الأجلين القصير والطويل، بما يتيح فهم ديناميكيات التفاعل بينهما.
 - تقييم فاعلية قنوات انتقال السياسة النقدية والمالية في اقتصاد ريعي ينسجم بضعف تطور القطاع المالي وهيمنة الإنفاق العام.
 - تقديم استنتاجات قياسية وتوصيات عملية تسهم في تحسين تنسيق السياسات الاقتصادية، وتعزيز قدرتها على تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي في العراق.

3.2 أهمية البحث

تتبع أهمية البحث من:

- الأهمية العلمية: إثراء الأدبيات الاقتصادية بدراسة قياسية حديثة تربط بين التكامل السياسي النقدي والمالي وفجوة الناتج في اقتصاد ريعي.
- الأهمية التطبيقية: توفير نتائج يمكن أن تفيد صانعي السياسات في العراق في تصميم سياسات اقتصادية أكثر تنسيقاً وفاعلية.
- الأهمية المنهجية: اعتماد فجوة الناتج كمؤشر للاستقرار الاقتصادي بدلاً من المؤشرات التقليدية، واستخدام نموذج ARDL الملائم لطبيعة البيانات الزمنية.

4.2 فرضيات البحث

ينطلق البحث من الفرضية الرئيسة الآتية: (يسهم التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية إسهاماً معنوياً في تعزيز الاستقرار الاقتصادي في العراق، وذلك من خلال تقليص فجوة الناتج في الأجلين القصير والطويل).

5.2 منهج البحث

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لعرض الإطار النظري، وتحليل تطور السياسات النقدية والمالية، وخصائص الاقتصاد العراقي. والمنهج الكمي القياسي من خلال استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (ARDL) لتحليل العلاقات قصيرة وطويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، واختبار وجود التكامل المشترك وتقدير نموذج تصحيح الخطأ، بما يضمن تحليلاً ديناميكياً دقيقاً لأثر السياسات الاقتصادية على فجوة الناتج.

3. الدراسات السابقة

تعد مسألة التكامل بين السياسة النقدية والسياسة المالية من الموضوعات المحورية في الأدبيات الاقتصادية المعاصرة، ولاسيما في الاقتصادات النامية التي تواجه تحديات هيكلية واختلالات مالية ونقدية متكررة. وقد ركزت الدراسات السابقة على تحليل أدوار السياستين، منفردتين ومجتمعيتين، في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ودعم النمو، مع تباين نتائجها تبعاً لاختلاف البيئات الاقتصادية والأطر المؤسسية والأدوات المستخدمة. ويستعرض هذا المحور أبرز الإسهامات البحثية ذات الصلة، من خلال تصنيفها إلى دراسات عراقية، ودراسات عربية، ودراسات أجنبية، بما يسهم في إبراز موقع الدراسة الحالية ضمن الأدبيات القائمة.

في هذا الجانب، تناولت الدراسات المحلية مسألة التفاعل بين السياسة النقدية والسياسة المالية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو في العراق من زوايا تحليلية متكاملة. فقد درس (بلباس و الحويجاتي، 2022) أثر السياستين النقدية والمالية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-2020) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (ARDL)، وأظهرت نتائجها وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين أدوات السياستين والناتج المحلي الإجمالي، مع تفوق تأثير السياسة النقدية مقارنة بالسياسة المالية، إضافة إلى التنبيه إلى أن ضعف التنسيق بين السياستين قد يؤدي إلى آثار سلبية ناجمة عن تعارض الأدوات. وفي السياق نفسه، أكد (الشمري و عبد عون، 2018) أهمية التنسيق بين السياسة المالية والنقدية في دعم الاستقرار الاقتصادي، ولاسيما في ظل تفاقم عجز الموازنة العامة في العراق، حيث بينت دراسته أن لجوء الحكومة إلى أدوات السياسة النقدية، خاصة الاقتراض من البنك المركزي،

أسهم في تداخل أدوات السياستين وأثر سلباً في الاحتياطات الأجنبية، بما يعكس مخاطر غياب التنسيق المؤسسي. ومن منظور الأزمات، ركزت دراسة (Murad & Mahfoudh, 2023) على تحليل فاعلية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي واحتواء تقلبات سعر الصرف خلال جائحة كوفيد 19، وأظهرت النتائج أن تراجع الإيرادات الدولارية واتساع نشاط سوق الصرف غير النظامي حد من فاعلية السياسة النقدية، وأسهما في اتساع فجوة سعر الصرف وارتفاع سعر الصرف الموازي إلى نحو 1240 ديناراً للدولار الواحد، مما عمق من حالة عدم الاستقرار الاقتصادي.

كما تناولت الدراسات العربية أثر السياسات النقدية والمالية في النمو الاقتصادي والاستقرار الكلي في سياقات اقتصادية مقارنة، ولاسيما في الاقتصادات الريعانية أو أحادية المصدر. فقد قام (بو عمرة و الفتاح، 2018) بتحليل أثر أدوات السياستين النقدية والمالية في النمو الاقتصادي لعينة من خمس دول عربية خلال الفترة (1995-2016) باستخدام نماذج بانل ساكن، حيث أظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين رصيد الميزانية العامة والنمو الاقتصادي، في حين كان لارتفاع سعر الصرف أثر سلبي، مع عدم معنوية تأثير كل من الإنفاق الحكومي والمعروض النقدي. وفي السياق ذاته هدفت الدراسة (عبد الرزاق و عبد العزيز، 2021) إلى تحليل أثر السياسات النقدية والمالية على مؤشرات التوازن الداخلي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2018، وأظهرت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، مع فعالية نسبية للسياسة النقدية في التأثير على النمو الاقتصادي مقابل محدودية أثرها على التضخم والبطالة، في حين اتسمت السياسة المالية بضعف تأثيرها على النمو وفعالية نسبية في التأثير على التضخم والبطالة. ومن جهة أخرى، ركز (رحومة، 2022) على دراسة أثر السياستين المالية والنقدية في نمو الاقتصاد الليبي باستخدام نموذج ARDL، وأظهرت نتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، مع تفوق فاعلية السياسة المالية مقارنة بالسياسة النقدية.

وفي سياق الدراسات الأجنبية، تناولت مجموعة من البحوث أثر السياسات النقدية والمالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو في بيئات اقتصادية مختلفة، مع إبراز تباين فاعلية الأدوات المستخدمة. فقد حلت (Pervaiz & et.at, 2024) أثر أدوات السياستين في الاستقرار الاقتصادي في باكستان باستخدام نموذج VAR، وأظهرت النتائج أن عرض النقود يحدث أثراً سلبياً أولاً على الناتج المحلي الإجمالي يتحول إلى إيجابي في الأجلين المتوسط والطويل، في حين برزت السياسة المالية بوصفها أكثر تأثيراً واتساقاً في دعم النمو الاقتصادي. وفي الاتجاه نفسه، تناول (Utouh & Kitole, 2025) أثر السياسات المالية والنقدية على النمو الاقتصادي والتحول الهيكلي في تنزانيا باستخدام نموذج ARDL، حيث بينت النتائج أن الإنفاق الحكومي يؤثر سلباً في النمو على المدى الطويل، مقابل دور إيجابي قصير الأجل لعرض النقود، مع تأثيرات طويلة الأجل لتقلبات سعر الصرف، فضلاً عن أهمية السياستين في دعم التحول الهيكلي ووجود آلية تصحيح قوية. وفي سياق الاقتصادات الصغيرة المفتوحة، أكدت دراسة (NGUYEN & et.at, 2024) الخاصة بفييتنام، باستخدام أسلوب OLS و VAR، تفوق فاعلية السياسة المالية مقارنة بالسياسة النقدية في دعم النمو الاقتصادي، مع التأكيد على ضرورة مراعاة قيود الدين العام وتحسين كفاءة الإنفاق للحد من آثار الأزمات وتعزيز الاستقرار الاقتصادي.

في نفس الاطار تناولت عدة بحوث العلاقة بين السياسات النقدية والمالية وآثارها على متغيرات الاقتصاد الكلي من زوايا تطبيقية ونظرية متباينة. فقد حلل (Attamah & et.at, 2015) أثر السياستين المالية والنقدية على البطالة في نيجيريا باستخدام منهج قياسي تقليدي، وأظهرت نتائج أن الإنفاق الحكومي يرتبط بارتفاع البطالة، في حين كان للإيرادات الحكومية أثر سلبي غير معنوي، بينما أسهم كل من عرض النقود وسعر الصرف في زيادة البطالة بصورة معنوية، مقابل دور كاجح للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وفي سياق أسواق المال، تناول (Cobbinah & et.at, 2024) أثر السياسات المالية والنقدية على سوق الأسهم في غانا باستخدام نماذج ARDL و EGARCH، حيث بينت النتائج أن السياسة المالية، ممثلة بالإنفاق الحكومي والإيرادات الضريبية، كان لها أثر إيجابي في تعزيز عوائد الأسهم، ولاسيما في الأجل القصير، في حين جاءت آثار السياسة النقدية متباينة، إذ أضعفت أسعار الفائدة أداء السوق، مقابل تأثير داعم لكل من سعر الصرف وعرض النقود.

وبصورة عامة تتفق هذه الدراسات على أن تحقيق الاستقرار الاقتصادي لا يعتمد على فاعلية السياسة النقدية أو المالية كل على حدة، بل يتطلب تنسيقاً مؤسسياً فعالاً يضمن تكامل الأدوات وتجنب تعارضها، ولاسيما في ظل طبيعة الاقتصاد الريعي وحساسيته العالية للصدمات الخارجية.

في ضوء الأدبيات السابقة، تتضح فجوة بحثية تتمثل في محدودية الدراسات التي تناولت التكامل الديناميكي بين السياسة النقدية والسياسة المالية ولاسيما في سياق الاقتصاد العراقي، فعلى الرغم من كثرة البحوث التي درست أثر كل سياسة على حدة أو الأثر المشترك لهما، إلا أن معظمها لم يتعمق في تحليل طبيعة التفاعل بين السياستين عبر الأجلين القصير والطويل، كما اعتمدت غالباً على مؤشرات كلية عامة مثل الناتج المحلي الإجمالي، دون استخدام مؤشرات أدق لقياس الاستقرار الاقتصادي. وعلى المستوى العراقي انصرفت أغلب الدراسات إلى تحليل تأثير السياسات النقدية والمالية على النمو أو الاستقرار النقدي أو سعر الصرف، مع إهمال نسبي لفجوة الناتج كمؤشر يعكس الاختلالات الدورية في الاقتصاد، فضلاً عن ضعف مراعاة الخصوصية الهيكلية للاقتصاد العراقي بوصفه اقتصاد ريعي يعتمد بدرجة عالية على الإيرادات النفطية، الأمر الذي يؤثر في آليات انتقال السياسات الاقتصادية وطبيعة التفاعل بينها.

وتسعى الدراسة الحالية إلى سد هذه الفجوة البحثية من خلال تحليل أثر التكامل بين السياسة النقدية والسياسة المالية على الاستقرار الاقتصادي في العراق باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (ARDL)، الذي يتيح التمييز بين التأثيرات قصيرة الأجل وطويلة الأجل، ويعد ملائماً لطبيعة البيانات الزمنية المختلطة من حيث درجات التكامل. كما تتميز هذه الدراسة باعتماد فجوة الناتج (OG) متغيراً تابعاً، بما يوفر قياساً أدق للاستقرار الاقتصادي مقارنة بالمؤشرات التقليدية، إلى جانب إدراج أدوات السياسة النقدية (الائتمان، التضخم، سعر الفائدة) وأدوات السياسة المالية (الإنفاق العام، الإيرادات العامة) ضمن إطار تحليلي موحد يعكس طبيعة التفاعل بين السياستين. وبذلك تسهم الدراسة في إثراء الأدبيات الاقتصادية من خلال تقديم دليل قياسي حديث يوضح كيفية تأثير تكامل السياسات النقدية والمالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في اقتصاد ريعي حساس للصدمات الخارجية، وتوفر نتائجها أساساً علمياً يمكن البناء عليه في صياغة سياسات اقتصادية أكثر تنسيقاً وفاعلية في العراق.

4. الجانب النظري للتنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية

4.1 مفهوم السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي :

تعرف السياسة النقدية بأنها مجموعة الأدوات والإجراءات التي تعتمدها السلطة النقدية ممثلة بالبنك المركزي، للتحكم في عرض النقود والائتمان وأسعار الفائدة بما يخدم تحقيق الاستقرار النقدي ودعم الأداء الاقتصادي الكلي. وتتصرف الأهداف الجوهرية للسياسة النقدية إلى الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار (Alexius & Holmlund , 2007)، والحفاظ على قيمة العملة الوطنية وتعزيز الاستقرار المالي إلى جانب الإسهام في دعم النمو الاقتصادي المستدام على المدى المتوسط والطويل.

وتزداد أهمية السياسة النقدية في الاقتصادات النامية والريعية، كحالة العراق، نظراً لدورها المحوري في إدارة تقلبات سعر الصرف واحتواء الضغوط التضخمية الناجمة عن الصدمات الخارجية، ولاسيما تلك المرتبطة بتقلبات أسعار النفط وتذبذب الإيرادات العامة، الأمر الذي يجعل فاعليتها عاملاً حاسماً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

4.2 مفهوم السياسة المالية وأبعادها الاقتصادية :

تشير السياسة المالية إلى مجمل القرارات والإجراءات التي تتخذها الحكومة باستخدام أدوات الإنفاق العام والضرائب وإدارة الدين العام بهدف التأثير في مستوى النشاط الاقتصادي الكلي. وتهدف السياسة المالية إلى تحقيق مجموعة من الغايات الاقتصادية، من أبرزها تحفيز النمو الاقتصادي ورفع مستوى الاستخدام وإعادة توزيع الدخل ومعالجة الاختلالات الهيكلية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي (Havemann & Hollander, 2024) ويمكن تصنيف أبعاد السياسة المالية إلى ثلاثة أبعاد رئيسية تتمثل في: البعد التخصيصي، والبعد التوزيعي، والبعد الاستقراري، ويعد البعد الأخير الأكثر ارتباطاً بموضوع الدراسة الحالية، لكونه يعكس دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال التأثير في الطلب الكلي وفجوة الناتج (Musgrave, 1989).

وفي الاقتصادات الريعية، غالباً ما تتسم السياسة المالية بطابع توسعي نتيجة الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية، مما يجعلها عرضة للتقلبات الدورية في أسعار النفط. ويؤدي هذا النمط من السلوك المالي ولاسيما خلال فترات انخفاض أسعار النفط إلى تفاقم عجز الموازنة العامة، ومن ثم زيادة الضغوط الواقعة على السياسة النقدية، بما يحد من قدرتها على تحقيق أهداف الاستقرار النقدي والمالي.

4.3 مفهوم التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية :

يقصد بالتنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية مواءمة أهداف وأدوات السياستين بما يضمن انسجام قرارات السلطة النقدية مع توجهات السياسة المالية، دون المساس باستقلالية البنك المركزي. ولا يعني التنسيق اندماج السياستين أو تبعية إحدهما للأخرى، بل يقوم على تبادل المعلومات، وتكامل الأهداف، وتجنب التعارض في استخدام الأدوات. ويعد التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية عنصراً محورياً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، إذ إن غياب هذا التنسيق غالباً ما يؤدي إلى إضعاف فاعلية السياسات الاقتصادية وتقويض أهدافها. ففي حال تبني سياسة مالية توسعية، قائمة على زيادة الإنفاق العام أو تخفيض الضرائب، يقابلها تشديد في السياسة النقدية عبر رفع أسعار الفائدة أو تقييد الائتمان، تنشأ حالة من التعارض بين الأدوات، تقضي إلى تقليص الأثر التحفيزي للسياسة المالية وارتفاع تكلفة التمويل، الأمر الذي يحد من الاستثمار الخاص ويضعف النمو الاقتصادي (Sena & et.at, 2021).

وعلى نحو مماثل، فإن لجوء الحكومة إلى تمويل العجز المالي بوسائل تضغط على الاستقرار النقدي، مثل الاقتراض المباشر أو غير المباشر من البنك المركزي، قد يؤدي إلى زيادة عرض النقود وارتفاع معدلات التضخم وتقلبات سعر الصرف، بما يقوض أهداف السياسة النقدية في تحقيق استقرار الأسعار والحفاظ على قيمة العملة. وفي هذه الحالة تتحول السياسة النقدية إلى أداة تابعة لاحتياجات السياسة المالية، وهو ما يعرف في الأدبيات الاقتصادية بحالة هيمنة السياسة المالية، التي تحد من استقلالية البنك المركزي وتضعف مصداقية السياسات الاقتصادية.

4.4 الأطر النظرية المفسرة للتنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية :

تستند الأدبيات الاقتصادية إلى مجموعة من الأطر النظرية التي تسعى إلى تفسير طبيعة العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية وأهمية التنسيق بينهما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي. وتختلف هذه الأطر في منطلقاتها التحليلية وأولوياتها، إلا أنها تتفق في الإقرار بأن غياب التنسيق قد يحد من فاعلية السياسات الاقتصادية، ولاسيما في الاقتصادات التي تواجه اختلالات هيكلية أو صدمات خارجية متكررة.

4.4.1 الإطار الكينزي :

يركز الفكر الكينزي على الدور المحوري للسياسة المالية في إدارة الطلب الكلي، ولاسيما خلال فترات الركود الاقتصادي، حيث ينظر إلى الإنفاق العام بوصفه أداة رئيسة لتحفيز النشاط الاقتصادي. غير أن هذا الإطار يؤكد في الوقت ذاته ضرورة تنسيق السياسة المالية مع السياسة النقدية لتجنب الآثار السلبية المحتملة، مثل ظاهرة الإزاحة الناتجة عن ارتفاع أسعار الفائدة، والتي قد تضعف أثر التوسع المالي على الاستثمار الخاص. ومن ثم، فإن التنسيق بين السياستين يعد شرطاً أساسياً لتعظيم الأثر التحفيزي للسياسة المالية دون الإخلال بالاستقرار النقدي (Arestis & et.at, 2018).

4.4.2 الإطار النقدي الحديث :

ينطلق الإطار النقدي الحديث من التأكيد على استقلالية البنك المركزي بوصفها عنصراً جوهرياً لتحقيق استقرار الأسعار والسيطرة على التضخم، ومع ذلك لا ينفي هذا الإطار أهمية التنسيق مع السياسة المالية، خاصة في فترات الأزمات الاقتصادية أو الصدمات الكبرى، حيث قد تتطلب الأوضاع الاستثنائية استجابات مشتركة من السياستين. وفي هذا السياق ينظر إلى التنسيق على أنه وسيلة لتقليل عدم اليقين وتعزيز مصداقية السياسات الاقتصادية مع الحفاظ على استقلالية السلطة النقدية (Cingolani, 2008).

4.4.3 نظرية هيمنة السياسة المالية :

تشير هذه النظرية إلى حالة تصبح فيها السياسة النقدية خاضعة لاحتياجات السياسة المالية، نتيجة تفاقم عجز الموازنة وارتفاع مستويات الدين العام، وفي ظل هذه الهيمنة قد يضطر البنك المركزي إلى تبني سياسات نقدية توسعية لتمويل العجز، حتى وإن تعارض ذلك مع أهداف استقرار الأسعار. وتبرز هذه النظرية مخاطر غياب التنسيق الفعال بين السياستين، إذ يؤدي اختلال المالية العامة إلى تقويض فاعلية السياسة النقدية وإضعاف قدرتها على تحقيق الاستقرار الاقتصادي (Ille, 2025).

4.4.4 نظرية مزيج السياسات :

تركز نظرية مزيج السياسات على أهمية اختيار توليفة متوازنة من السياسة النقدية والسياسة المالية بما يتلاءم مع طبيعة الصدمات الاقتصادية وهيكل الاقتصاد السائد، ووفقاً لهذا الإطار لا توجد سياسة واحدة مثلى في جميع الظروف، بل يتحدد المزيج الأمثل للسياسات وفقاً لمراحل الدورة الاقتصادية، ومستوى التطور الاقتصادي وطبيعة الصدمات الداخلية والخارجية. ويعد التنسيق بين السياستين في هذا السياق عنصراً حاسماً لتحقيق الاستقرار الاقتصادي المستدام وتعزيز فعالية الاستجابة للمتغيرات الاقتصادية.

4.5 التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية والاستقرار الاقتصادي في الاقتصادات الريفية :

تتسم الاقتصادات الريفية ومنها الاقتصاد العراقي، بدرجة عالية من الهشاشة تجاه الصدمات الخارجية ولاسيما تقلبات أسعار السلع الأولية وفي مقدمتها النفط، الذي يشكل المصدر الرئيس للإيرادات العامة والنقد الأجنبي. وفي هذا السياق يؤدي ضعف التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية إلى تعميق الاختلالات الاقتصادية الكلية، مثل ارتفاع معدلات التضخم وتقلبات سعر الصرف وتزايد عجز الموازنة العامة ومستويات الدين العام، فضلاً عن الضغوط المتزايدة على الاحتياطيات الأجنبية (Hossain & Chowdhury, 2005). وبناءً على ذلك يعد التنسيق الفعال بين السياستين شرطاً أساسياً لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في الاقتصادات الريفية، من خلال مواءمة توجهات الإنفاق العام مع الأهداف النقدية وضمان عدم تعارض أدوات السياستين، بما يسهم في إدارة الموارد الريفية بكفاءة، والحفاظ على الاستقرار النقدي، وتقليل التقلبات الدورية، وتعزيز الثقة في الاقتصاد الكلي.

4.6 دلالات الإطار النظري على حالة العراق :

انطلاقاً من الإطار النظري، يتضح أن تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق لا يمكن أن يعتمد على السياسة النقدية أو السياسة المالية بصورة منفردة، في ظل هيمنة الإيرادات النفطية وتكرار الصدمات الخارجية وعدم استقرار البيئة الاقتصادية. إذ إن تبني سياسات مالية توسعية غير منسقة قد يفرض قيوداً على فاعلية السياسة النقدية، في حين أن تشديد السياسة النقدية بمعزل عن الأوضاع المالية قد يحد من قدرة الاقتصاد على تحقيق النمو والاستقرار. وعليه فإن التنسيق المؤسسي بين السياسة النقدية والسياسة المالية يعد مدخلاً جوهرياً لتعزيز فعالية السياسات الاقتصادية في العراق، من خلال تحقيق انسجام الأهداف، وتقليل تعارض الأدوات وتحسين إدارة الدين العام والحفاظ على استقرار سعر الصرف والاحتياطيات الأجنبية. ويسهم هذا التنسيق في دعم الاستقرار الاقتصادي على المدى المتوسط والطويل، وتهيئة بيئة اقتصادية أكثر قدرة على مواجهة الصدمات وتعزيز مسار التنمية المستدامة.

5. المنهجية والبيانات**5.1 وصف البيانات**

يهدف هذا المحور من الدراسة إلى تقديم عرض وصفي للبيانات المستخدمة في التحليل القياسي، والتي تمثل المتغيرات الرئيسية المكونة لنموذج الدراسة المعني بقياس أثر السياسات النقدية والمالية على الاستقرار الاقتصادي في العراق. واعتمدت الدراسة على بيانات نصف سنوية تغطي الفترة (2005-2024)، وذلك بما يتلاءم مع طبيعة النموذج القياسي المستخدم ومتطلبات التحليل الديناميكي للأجلين القصير والطويل، ويعد الاستقرار الاقتصادي الكلي المتغير التابع في النموذج، والمتمثل بـ فجوة الناتج (Output Gap – OG)، والتي تعكس مدى انحراف الناتج الفعلي عن مستواه المحتمل.

أما المتغيرات المستقلة، فقد جرى تصنيفها وفقاً لطبيعة أدوات السياسة الاقتصادية إلى متغيرات تمثل السياسة النقدية وأخرى تمثل السياسة المالية. إذ تشمل متغيرات السياسة النقدية كل من الائتمان الممنوح للاقتصاد (CR)، ومعدل التضخم (INF)، وسعر الفائدة على القروض (R)، لما لها من دور مباشر في التأثير على الطلب الكلي والاستقرار الاقتصادي. في حين تتمثل متغيرات السياسة المالية في الإنفاق العام (GEXP) والإيرادات العامة (REV)، باعتبارهما أداتين رئيسيتين للتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي.

ويأتي اختيار هذه المتغيرات انسجاماً مع الإطار النظري والأدبيات الاقتصادية ذات الصلة، وبما يعكس الخصائص الهيكلية للاقتصاد العراقي وطبيعة التفاعل بين السياسات النقدية والمالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.

جدول (1) التوصيف الدالي للنموذج

الرمز	المتغيرات	طريقة القياس	نوع المتغير	الإشارة المتوقعة
OG	فجوة الناتج	الناتج الفعلي - الناتج المحتمل / الناتج المحتمل	متغير تابع	
CR	الائتمان النقدي	الائتمان الممنوح للقطاع الخاص	متغير مستقل	+
INF	معدل التضخم	التغير في الرقم القياسي للأسعار المستهلك	متغير مستقل	-
R	معدل الفائدة على القروض	معدل الفائدة على القروض	متغير مستقل	-
GEXP	النفقات العامة	اجمالي الانفاق الحكومي الجاري والاستثماري	متغير مستقل	+
REV	الايرادات العامة	اجمالي الايرادات الحكومية	متغير مستقل	-

المصدر من عمل الباحثين

5.2 مواصفات النموذج

اعتماداً على الأسس النظرية والدراسات التجريبية السابقة، تم بناء نموذج قياسي يهدف إلى تحليل أثر أدوات السياسة النقدية والمالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق، وفق الصيغة الآتية:

$$\Delta PI_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^n \beta_1 \Delta OG_{t-i} + \sum_{i=1}^n \beta_2 \Delta CR_{t-i} + \sum_{i=1}^n \beta_3 \Delta INF_{t-i} + \sum_{i=1}^n \beta_4 \Delta IR_{t-i} + \sum_{i=1}^n \beta_5 \Delta GEXP_{t-i} + \sum_{i=1}^n \beta_6 \Delta REV_{t-i} + \gamma_1 OG_{t-1} + \gamma_2 CR_{t-1} + \gamma_3 INF_{t-1} + \gamma_4 IR_{t-1} + \gamma_5 GEXP_{t-1} + \gamma_6 REV_{t-1} + \varepsilon_t \quad (1)$$

وهذا يعني:

 Δ الفرق الاول للدالة الزمنية. β المعاملات قصيرة الاجل. γ معاملات الاجل الطويل. α_0 الحد الثابت. ε_t الخطأ العشوائي.

6. النتائج التجريبية

6.1 اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test)

يعتبر اختبار جذر الوحدة خطوة منهجية أساسية في تحليل السلاسل الزمنية، إذ يهدف إلى التحقق من درجة استقرارية المتغيرات قبل تقدير النموذج القياسي، ولاسيما عند استخدام نماذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (ARDL)، حيث إن إدراج متغيرات غير مستقرة في مستوياتها قد يؤدي إلى نتائج زائفة وتقديرات غير موثوقة.

وبناءً على ذلك اعتمدت الدراسة اختبار ديكي-فولر الموسع (ADF) لفحص وجود جذر وحدة في متغيرات الدراسة عند كل من المستوى والفرق الأول، بهدف تحديد رتبة التكامل لكل متغير. ويتميز اختبار ADF بقدرته على معالجة مشكلة الارتباط الذاتي في بواقي النموذج من خلال تضمين فترات إبطاء مناسبة (Dickey & Fuller, 1979)، مما يجعله من أكثر الاختبارات شيوعاً في الأدبيات الاقتصادية.

ويبين من نتائج جدول (2) لاختبار ديكي-فولر الموسع (ADF) أن جميع متغيرات الدراسة غير مستقرة في المستوى في مختلف المواصفات المعتمدة للاختبار (مع ثابت، ومع ثابت واتجاه، وبدونهما)، في حين تصبح هذه المتغيرات مستقرة بعد أخذ الفرق الأول، مما يشير إلى أنها متكاملة من الدرجة الأولى (I). وبناءً على ذلك فإن هذه النتائج تعتبر مناسبة لاعتماد نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (ARDL) في تحليل العلاقات الديناميكية في الأجلين القصير والطويل بين متغيرات الدراسة.

جدول (2) نتائج اختبار جذر الوحدة (ADF)

		عند المستوى At Level					
		OG	CR	INF	IR	GEXP	REV
With Constant	t-Statistic	-1.0102	-1.0138	-1.6008	-0.7124	-0.0550	-1.0404
	Prob.	0.7399	0.7389	0.4727	0.8318	0.9473	0.7291
		n0	n0	n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.7430	-2.8235	-1.3496	-2.1175	-3.0740	-1.5844
	Prob.	0.7126	0.1979	0.8600	0.5203	0.1266	0.7810
		n0	n0	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.4335	3.2735	2.1221	1.3600	1.7164	0.7732
	Prob.	0.1392	0.9995	0.9907	0.9539	0.9772	0.8765
		n0	n0	n0	n0	n0	n0
		عند الفرق الاول At First Difference					
		d(OG)	d(CR)	d(INF)	d(IR)	d(GEXP)	d(REV)
With Constant	t-Statistic	-7.8160	-6.9863	-6.2347	-6.7570	-6.5578	-5.7900
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
		***	***	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-8.4670	-6.8718	-6.4305	-6.6623	-6.5181	-5.7883
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0001
		***	***	***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-7.9189	-5.5118	-4.9034	-6.0835	-6.0016	-5.3281
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
		***	***	***	***	***	***

Notes:
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant
b: Lag Length based on SIC
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات 10 EViews

6.2 اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية اختبار الحدود (Bounds Test)

يعتبر اختبار الحدود (Bounds Test) من الأدوات القياسية الرئيسية ضمن إطار منهجية نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (ARDL)، إذ يستخدم للتحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (تكامل مشترك) بين متغيرات الدراسة، بغض النظر عن كونها ساكنة في المستوى (I0) أو في الفرق الأول (I1). كما يتميز هذا الاختبار بقدرته على التمييز الواضح بين وجود العلاقة طويلة الأجل من عدمها، وذلك من خلال مقارنة إحصائيتي F و t بالقيم الحرجة العليا والدنيا، حيث يؤدي تجاوز القيم المحسوبة للحدود العليا إلى رفض فرضية عدم القائلة بعدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (PESARAN & et.at, 2001).

تشير نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج. إذ بلغت قيمة إحصائية F المحسوبة (21.76)، وهي قيمة تفوق بوضوح الحدود العليا للقيم الحرجة عند جميع مستويات المعنوية (10%، 5%، 1%)، وهذا يؤدي إلى رفض فرضية عدم القائلة بعدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

كما أظهرت نتائج اختبار t-Bounds أن قيمة إحصائية t بلغت (-7.71)، وهي أقل من جميع القيم الحرجة الدنيا عند مختلف مستويات المعنوية، الأمر الذي يعزز نتيجة اختبار F ويشير إلى دلالة معنوية قوية لمعامل تصحيح الخطأ ووجود آلية تصحيح ذاتي تعيد المتغيرات إلى مسار التوازن طويل الأجل عند حدوث أي انحرافات قصيرة الأجل.

جدول (3) نتائج تقدير اختبار الحدود F-Bounds Test , t-Bounds Test

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	21.76339	10%	2.26	3.35
K	5	5%	2.62	3.79
		2.5%	2.96	4.18
		1%	3.41	4.68
Actual Sample Size	36		Finite Sample: n=40	
		10%	2.483	3.708
		5%	2.962	4.338
		1%	4.045	5.898
			Finite Sample: n=35	
		10%	2.508	3.763
		5%	3.037	4.443
		1%	4.257	6.04
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
t-statistic	-7.712352	10%	-2.57	-3.86
		5%	-2.86	-4.19
		2.5%	-3.13	-4.46
		1%	-3.43	-4.79

المصدر من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات EViews 10

وبناءً على ذلك تؤكد نتائج اختبار الحدود صلاحية استخدام نموذج ARDL في تقدير العلاقات قصيرة وطويلة الأجل، وإمكانية الاعتماد على نموذج تصحيح الخطأ (ECM) في تحليل ديناميكيات التكيف نحو التوازن، بما يدعم دراسة أثر السياسات النقدية والمالية على الاستقرار الاقتصادي في العراق.

6.3 اختبار معنوية حد تصحيح الخطأ :

يعبر معامل تصحيح الخطأ (ECM) عن سرعة عودة المتغير التابع إلى مسار التوازن طويل الأجل عقب أي صدمة قصيرة الأجل (PESARAN & et.at, 2001)، ويعد مؤشراً أساسياً على استقرار العلاقة الديناميكية بين المتغيرات.

جدول (4) نتيجة تقدير معامل تصحيح الخطأ (ECM)

Unrestricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.663429	0.310355	2.137646	0.0421
D(IR, 2)	-0.099215	0.146280	-0.678256	0.5036
D(IR(-1), 2)	0.047914	0.174345	0.274824	0.7856
D(IR(-2), 2)	0.364020	0.153984	2.364015	0.0258
CointEq(-1)*	-1.068730	0.085652	-12.47766	0.0000

المصدر من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات EViews 10

يتضح من جدول (4) أن معامل تصحيح الخطأ بلغ $(1 - \text{CoinEq}) = -1.068$ ، وهو سالب الإشارة ومعنوي الدلالة الإحصائية، مما يدل على وجود علاقة توازنية مستقرة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، ويعكس سرعة عالية في تصحيح الاختلالات قصيرة الأجل، حيث يتم تصحيح أكثر من 100% من الانحراف عن مسار التوازن خلال فترة نصف سنوية واحدة، وهو ما يشير إلى استجابة تصحيحية قوية وسريعة لفجوة الناتج نحو مسارها التوازني.

6.4 التحليل الاقتصادي لنتائج ديناميكيات الأجل القصير:

فيما يخص ديناميكيات الأجل القصير، تظهر نتائج النموذج تبايناً في تأثير أدوات السياسة النقدية والمالية على فجوة الناتج. فعلى صعيد السياسة النقدية، يتبين أن الائتمان الممنوح للاقتصاد يمتلك أثراً موجباً ومعنوياً على فجوة الناتج، مما يشير إلى أن التوسع الائتماني يسهم في تحفيز النشاط الاقتصادي ودعم الاستقرار في الأجل القصير من خلال تخفيف القيود التمويلية على الاستثمار والاستهلاك، وقد يكون هذا الأثر الموجب مدفوعاً بدرجة أكبر بالطلب الاستهلاكي وتمويل التجارة وليس بالضرورة الاستثمار الانتاجي، في ظل طبيعة الائتمان في الاقتصاد العراقي. بينما في المقابل يظهر التضخم تأثيراً سالباً ومعنوياً، بما يعكس أن تصاعد الضغوط التضخمية يؤدي إلى تآكل القوة الشرائية وارتفاع حالة عدم اليقين، الأمر الذي ينعكس سلباً على الاستقرار الاقتصادي قصير الأجل. أما سعر الفائدة، فقد تبين أن معاملاته غير معنوية إحصائياً في الأجل القصير، وهو ما يعكس محدودية فاعلية قناة سعر الفائدة في التأثير على فجوة الناتج، انسجاماً مع خصائص الاقتصاد العراقي وضعف عمق القطاع المصرفي.

جدول (5) نتائج تقدير معاملات الأجل القصير

Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.663429	1.079590	0.614519	0.5442
D(OG(-1))*	-1.068730	0.138574	-7.712352	0.0000
D(CR)**	0.367378	0.101938	3.603923	0.0013
D(INF)**	-0.342366	0.111705	-3.064899	0.0050
D(IR(-1))	-0.078096	0.541376	-0.144254	0.8864
D(GEXP)**	0.557484	0.132416	4.210097	0.0003
D(REV)**	0.465634	0.418745	1.111973	0.2763
D(IR, 2)	-0.099215	0.206306	-0.480913	0.6346
D(IR(-1), 2)	0.047914	0.356917	0.134244	0.8942
D(IR(-2), 2)	0.364020	0.215116	1.692200	0.1026

المصدر من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات EViews 10

أما فيما يتعلق بالسياسة المالية، فتشير النتائج إلى أن الإنفاق العام يمتلك أثراً موجباً ومعنوياً على فجوة الناتج في الأجل القصير، بما يؤكد دوره التحفيزي في دعم الطلب الكلي وتعزيز الاستقرار الاقتصادي. في حين أن الإيرادات العامة لم تظهر تأثيراً معنوياً مباشراً على فجوة الناتج في الأجل القصير، وهو ما قد يعزى إلى طبيعة هيكل الإيرادات العامة واعتمادها بدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية بالإضافة إلى ضعف النظام الضريبي، مما يحد من فعاليتها كأداة قصيرة الأجل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

6.5 التحليل الاقتصادي لنتائج العلاقة في الأجل الطويل :**أولاً: متغيرات السياسة النقدية**

تشير نتائج النموذج في جدول (6) إلى أن الائتمان الممنوح للاقتصاد (CR) يعد من أكثر أدوات السياسة النقدية فاعلية في التأثير على فجوة الناتج في الأجل الطويل، إذ جاء بمعامل موجب ومعنوي إحصائياً، وهو ما يتسق مع التوقعات النظرية لأدبيات الائتمان والنمو. ويعكس هذا الأثر قدرة التوسع الائتماني على تخفيف القيود التمويلية التي تواجه القطاعات الإنتاجية والاستهلاكية، بما يسهم في تحفيز الاستثمار الخاص وزيادة الإنفاق الاستهلاكي، مع ملاحظة أن الأثر في الاقتصاد العراقي يميل إلى دعم الطلب الاستهلاكي بدرجة أكبر من الاستثمار الإنتاجي، نتيجة ضعف القاعدة الإنتاجية وهيمنة الأنشطة غير الإنتاجية. ومن ثم يؤدي ذلك إلى تعزيز الطلب الكلي وتقليص فجوة الناتج. وتكتسب هذه النتيجة أهمية خاصة في حالة الاقتصاد العراقي، حيث يتسم النظام المالي بضعف عمق الأسواق المالية ومحدودية أدوات التمويل غير المصرفي، الأمر الذي يجعل الائتمان المصرفي القناة الرئيسة لانتقال السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي، كما أن الاعتماد النسبي للقطاع الخاص على التمويل المصرفي في ظل غياب سوق رأس مال فعالة يعزز من حساسية النشاط الاقتصادي للتغيرات في حجم الائتمان، بما يجعل التوسع الائتماني قناة فاعلة لتحفيز الطلب الكلي في الاقتصاد.

وفي المقابل أظهرت النتائج أن معدل التضخم (INF) يؤثر تأثيراً سالباً ومعنوياً على فجوة الناتج في الأجل الطويل، وهو ما يعكس الدور السلبي على الاستقرار الذي تمارسه الضغوط التضخمية على الأداء الاقتصادي الكلي.

فارتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى تآكل القوة الشرائية للدخل الحقيقي، ويزيد من حالة عدم اليقين بشأن الأسعار المستقبلية، الأمر الذي يضعف الحوافز الاستثمارية ويشوه قرارات الادخار والاستهلاك. ويزداد هذا الأثر السالب في الاقتصاد العراقي بحكم اعتماده الكبير على الاستيراد لتلبية الطلب المحلي، حيث يؤدي التضخم لاسيما المستورد منه إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وزيادة تقلبات الأسعار، بما ينعكس سلباً على الاستقرار الاقتصادي ويسهم في اتساع فجوة الناتج على المدى الطويل.

أما سعر الفائدة (IR)، فقد جاء تأثيره غير معنوي إحصائياً وبإشارة سالبة ضعيفة، وهو ما يشير إلى محدودية فاعلية قناة سعر الفائدة في التأثير على فجوة الناتج في الأجل الطويل، ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء الخصائص الهيكلية للاقتصاد العراقي، حيث لا تزال أسعار الفائدة تلعب دوراً ثانوياً في توجيه قرارات الاستثمار، نتيجة لهيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي وضعف تطور القطاع المالي، وغياب سوق ائتمانية تنافسية تعكس أسعار الفائدة فيها ظروف العرض والطلب الحقيقية على الأموال، كما أن اعتماد الدولة على الإنفاق العام كمحرك أساسي للنمو يقلل من استجابة النشاط الاقتصادي لتغيرات أسعار الفائدة، الأمر الذي يحد من قدرة السياسة النقدية التقليدية على تحقيق الاستقرار الاقتصادي عبر هذه القناة.

وبناءً على ما تقدم تظهر نتائج متغيرات السياسة النقدية أن قناة الائتمان تمثل الأداة الأكثر تأثيراً في تعزيز الاستقرار الاقتصادي في العراق، في حين يظل دور سعر الفائدة محدوداً، ويشكل التضخم عاملاً ضاعطاً على فجوة الناتج في الأجل الطويل، وهو ما يستدعي تبني إطار نقدي يركز على إدارة السيولة والائتمان وضبط الضغوط التضخمية بما ينسجم مع طبيعة الاقتصاد العراقي.

ثانياً: متغيرات السياسة المالية:

تظهر نتائج النموذج في جدول (6) أن الإنفاق العام (GEXP) يمارس تأثيراً موجباً ومعنوياً إحصائياً على فجوة الناتج في الأجل الطويل، وهو ما يعكس الدور المركزي للسياسة المالية التوسعية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد العراقي، ويعزى هذا الأثر إلى كون الإنفاق الحكومي يمثل القناة الرئيسية لتحفيز الطلب الكلي، في ظل محدودية مساهمة القطاع الخاص وضعف القاعدة الإنتاجية غير النفطية. فالإنفاق العام ولاسيما الجاري منه يسهم في تمويل الأجور والتحويلات الاجتماعية، مما يعزز الدخل المتاح ويرفع الاستهلاك الكلي، مع الإشارة إلى أن هذا الإنفاق يشكل النسبة الأكبر من إجمالي الإنفاق العام في العراق الأمر الذي يحد من مرونة أدوات السياسة المالية ويجعل من الصعب إعادة توجيهها أو تعديلها بشكل سريع لتحقيق أهداف اقتصادية محددة. في حين يساهم الإنفاق الاستثماري في دعم البنية التحتية وتحسين بيئة الأعمال بما يدعم النشاط الاقتصادي على المدى الطويل. وتكتسب هذه النتيجة أهمية خاصة في اقتصاد ريعي يعتمد بدرجة كبيرة على تدخل الدولة كمحرك أساسي للنمو والاستقرار، حيث تتزايد حساسية فجوة الناتج للمتغيرات في مستويات الإنفاق الحكومي مقارنة بالأدوات النقدية التقليدية.

أما الإيرادات العامة (REV)، فقد جاءت بإشارة موجبة وإن كانت غير معنوية إحصائياً، وهي نتيجة تتطلب تفسيراً يأخذ في الاعتبار الخصوصية الهيكلية للنظام المالي في العراق. فعلى خلاف الافتراضات النظرية التقليدية التي تربط الإيرادات العامة ولاسيما الضريبية بأثر انكماشى على النشاط الاقتصادي عبر تقليص الدخل المتاح، حيث تعتمد الإيرادات العامة في العراق بنسبة 95% تقريباً على الإيرادات النفطية، وليس على الضرائب المباشرة أو غير المباشرة، وبذلك فإن ارتفاع الإيرادات العامة لا يعكس زيادة العبء الضريبي على القطاع الخاص، بل يشير في الغالب إلى تحسن أسعار النفط أو زيادة الصادرات النفطية وهو ما يوفر موارد مالية إضافية للدولة.

وفي هذا السياق غالباً ما تترجم الزيادات في الإيرادات النفطية إلى توسع في الإنفاق العام، سواء من خلال زيادة الإنفاق الجاري أو توسيع الاستثمارات العامة، الأمر الذي يؤدي إلى تحفيز الطلب الكلي وتعزيز الاستقرار الاقتصادي. وعليه فإن الإشارة الموجبة لمتغير الإيرادات العامة تعد منسجمة مع طبيعة الاقتصاد العراقي الريعي، حيث تعمل الإيرادات النفطية كمتغير داعم للنشاط الاقتصادي عبر قناة الإنفاق الحكومي، وليس كأداة انكماشية كما تقترض النماذج المعتمدة على الاقتصادات الضريبية.

كما أن عدم معنوية معامل الإيرادات العامة إحصائياً قد يشير إلى أن تأثيرها على فجوة الناتج غير مباشر، إذ يمر في الأساس عبر الإنفاق العام، مما يعكس درجة عالية من الارتباط بين متغيري الإيرادات والإنفاق في المالية العامة

العراقية. ويؤكد ذلك أن تحليل أثر السياسة المالية في العراق يتطلب النظر إلى تركيبة الإيرادات وليس إلى حجمها فقط، فضلا عن أهمية التنسيق بين جانبي الإيرادات والإنفاق لتحقيق الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل. وبشكل عام تعكس نتائج السياسة المالية أن الإنفاق العام يمثل الأداة الأكثر فعالية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق، في حين تلعب الإيرادات العامة دوراً تمويلياً داعماً أكثر من كونها أداة مستقلة للتأثير المباشر على فجوة الناتج، وهو ما ينسجم مع خصائص اقتصاد العراق الربيعي وبيز الحاجة إلى تنوع مصادر الإيرادات وتعزيز كفاءة الإنفاق العام في إطار استراتيجية مالية مستدامة.

جدول (6) نتائج العلاقة طويلة الاجل

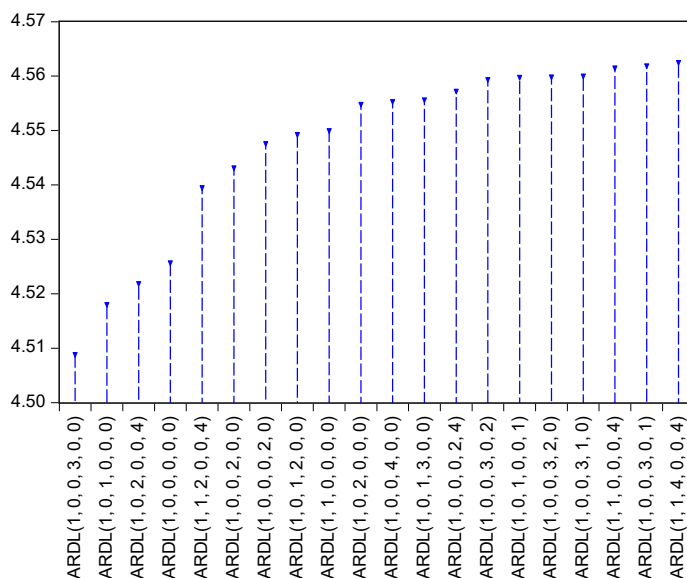
Unrestricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CR)	0.343752	0.108920	3.156009	0.0040
D(INF)	-0.320348	0.105449	-3.037956	0.0054
D(IR)	-0.073073	0.508227	-0.143781	0.8868
D(GEXP)	0.521632	0.157042	3.321606	0.0027
D(REV)	0.435689	0.381579	1.141804	0.2639
EC = D(OG) - (0.3438*D(CR) - 0.3203*D(INF) - 0.0731*D(IR) + 0.5216 *D(GEXP) + 0.4357*D(REV))				

المصدر من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات 10 EViews

6.6 اختبار اختيار فترات الإبطاء المثلى وفق معيار (AIC):

يستخدم معيار أكايك للمعلومات (AIC) لاختيار أفضل نموذج قياسي من بين مجموعة نماذج بديلة، وذلك من خلال الموازنة بين جودة الملاءمة الإحصائية للنموذج وتعقيده. ويفضل النموذج الذي يحقق أدنى قيمة لـ AIC، إذ يشير ذلك إلى نموذج يتمتع بقدرة تفسيرية جيدة مع أقل فقد للمعلومات، ويقلل من مخاطر الإفراط في تقدير عدد الإبطاءات (Overfitting). وتكمن أهمية AIC في ملاءمته للعينات الصغيرة والمتوسطة، مما يجعله شائع الاستخدام في دراسات ARDL التطبيقية.

Akaike Information Criteria (top 20 models)



المصدر من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات 10 EViews

الشكل (1) اختبار أفضل توليفة

تشير نتائج الشكل (1) إلى أن نموذج ARDL (0,0,3,0,0) يعد النموذج الأمثل لتمثيل العلاقة بين فجوة الناتج بوصفها المتغير التابع، ومتغيرات السياسة النقدية المتمثلة بالانتمان النقدي الممنوح ومعدل التضخم وسعر الفائدة إلى جانب متغيرات السياسة المالية المتمثلة بالإنفاق العام والإيرادات العامة، إذ حقق هذا النموذج أدنى قيمة لمعيار أكايك للمعلومات (AIC) مقارنة ببقية النماذج المدرجة ضمن أفضل 20 توليفة.

ويعكس هذا الاختيار وجود فترة إبطاء واحدة لبعض أدوات السياسة النقدية، بما يشير إلى أن تأثير هذه الأدوات على فجوة الناتج لا يكون فورياً بالكامل، وإنما يظهر بعد فترة زمنية قصيرة، في حين تشير فترات الإبطاء الصفرية لبعض المتغيرات المالية إلى أن أثرها يكون أكثر مباشرة، وهو ما يتسق مع طبيعة الاقتصاد العراقي الذي يعتمد بدرجة كبيرة على الإنفاق الحكومي كمحرك رئيس للنشاط الاقتصادي.

وبناءً على ذلك تم اعتماد نموذج ARDL (0,0,3,0,0) في التحليل القياسي لكونه الأكثر ملاءمة إحصائياً لتمثيل العلاقة بين متغيرات السياسة النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي، حيث استخدم لاختبار وجود علاقة تكامل مشترك، وتقدير معاملات الأجلين القصير والطويل، فضلاً عن اشتقاق نموذج تصحيح الخطأ.

6.7 اختبار الارتباط الذاتي للبواقي :

يعد اختبار Breusch-Godfrey للارتباط الذاتي من الاختبارات التشخيصية المهمة في النماذج القياسية، ويستخدم للكشف عن وجود ارتباط ذاتي في بواقي النموذج، ولاسيما في النماذج التي تتضمن متغيرات متباطئة مثل نماذج ARDL (Gerrard & Godfrey, 1998). وتكمن أهميته في التحقق من صحة أحد الافتراضات الأساسية لطريقة المربعات الصغرى، إذ إن وجود ارتباط ذاتي قد يؤدي إلى تقديرات غير كفوءة واستدلالات إحصائية مضللة.

جدول (7) نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.201009	Prob. F(2,24)	0.8193
Obs*R-squared	0.593093	Prob. Chi-Square(2)	0.7434

المصدر من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات EViews 10

تشير نتائج اختبار Breusch Godfrey إلى أن بواقي نموذج ARDL خالية من مشكلة الارتباط الذاتي، إذ بلغت القيم الاحتمالية لكل من إحصائية F (0.819) وإحصائية Chi-Square (= 0.743)، وهي قيم تفوق مستوى المعنوية 5%، مما يؤدي إلى عدم رفض فرضية العدم (0H) التي تنص بعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي. ويعكس ذلك سلامة المواصفات الديناميكية للنموذج وملاءمة عدد فترات الإبطاء المختارة، الأمر الذي يسمح بالاعتماد على تقديرات النموذج ونتائج الاختبارات اللاحقة بثقة أكبر في تحليلي الأجلين القصير والطويل دون القلق من تحيزات ناتجة عن الارتباط الذاتي في البواقي.

6.8 اختبار عدم تجانس التباين :

يعد اختبار Breusch-Pagan-Godfrey من الاختبارات التشخيصية المهمة في النماذج القياسية، ويستخدم للكشف عن مشكلة عدم تجانس التباين في بواقي النموذج. وتكمن أهميته في التحقق من ثبات تباين الخطأ العشوائي، إذ إن عدم تجانسه يؤدي إلى تقديرات غير دقيقة للانحرافات المعيارية واستدلالات إحصائية مضللة، رغم بقاء المعاملات غير متحيزة. ويستخدم هذا الاختبار بشكل واسع في نماذج ARDL لضمان سلامة النتائج القياسية.

جدول (8) نتائج اختبار مشكلة تجانس التباين

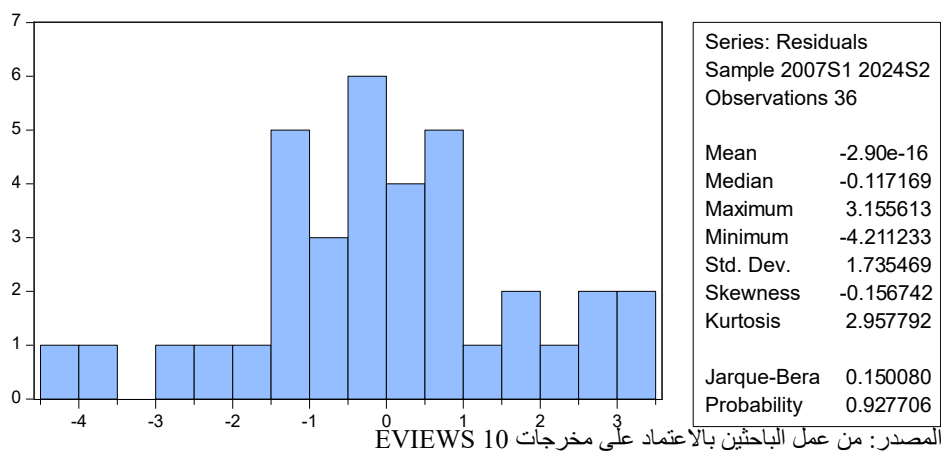
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.120187	Prob. F(9,26)	0.3838
Obs*R-squared	10.05886	Prob. Chi-Square(9)	0.3457
Scaled explained SS	5.136024	Prob. Chi-Square(9)	0.8223

المصدر من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات EViews 10

تشير نتائج اختبار Breusch-Pagan-Godfrey إلى عدم وجود مشكلة عدم تجانس التباين في بواقي النموذج، إذ إن القيم الاحتمالية لإحصائيتي F (0.383) و Chi-Square (0.3457) و Scaled Explained SS (0.8223) جميعها تفوق مستوى المعنوية 5%، وبالتالي لا يمكن رفض فرضية العدم (0H) التي تنص على عدم وجود مشكلة عدم تجانس التباين. ويعكس ذلك استقرار تباين الخطأ العشوائي وسلامة التقديرات الإحصائية، مما يعزز موثوقية نتائج النموذج دون الحاجة إلى استخدام تقديرات تصحيحية.

6.9 اخبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

يعتبر اختبار Jarque Bera من الاختبارات التشخيصية الأساسية في التحليل القياسي، ويستخدم للتحقق من مدى اتباع بواقي النموذج للتوزيع الطبيعي، وذلك بالاعتماد على معاملي الالتواء (Skewness) والتفلطح (Kurtosis). وتكمن أهمية هذا الاختبار في التأكد من صحة الافتراضات الإحصائية المرتبطة بأساليب التقدير والاستدلال، إذ إن تحقق شرط التوزيع الطبيعي للبواقي يعزز موثوقية اختبارات F و t ، ويجعل النتائج الإحصائية أكثر دقة، لا سيما في العينات الصغيرة والمتوسطة (Gerrard & Godfrey, 1998).



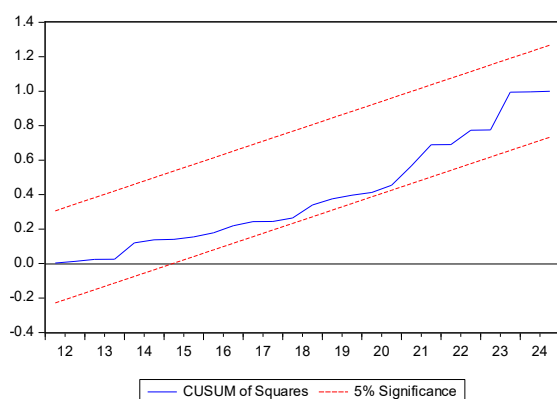
المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات EViews 10

الشكل (2) اختبار التوزيع الطبيعي

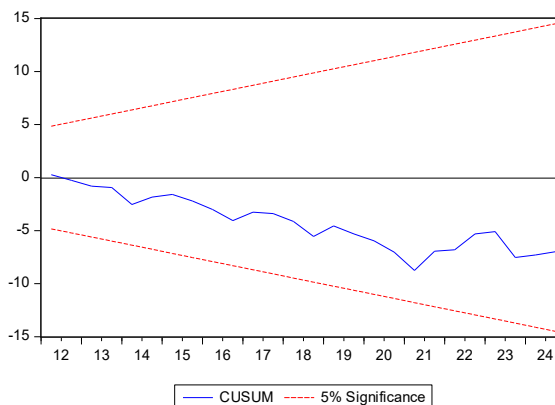
يوضح الشكل (2) المدرج التكراري لبواقي النموذج، إلى جانب الإحصاءات الوصفية واختبار Jarque Bera. ويتضح من الشكل أن توزيع البواقي يتسم بقدر عالي من التماثل حول المتوسط، إذ بلغ متوسط البواقي قيمة قريبة من الصفر، كما أن معامل الالتواء كان منخفضاً نسبياً، في حين اقترب معامل التفلطح من القيمة المرجعية للتوزيع الطبيعي، كما تشير نتائج اختبار Jarque Bera إلى أن القيمة الاحتمالية بلغت 0.9277، وهي قيمة تفوق مستوى المعنوية التقليدي 5%، مما يعني عدم رفض فرضية العدم (H_0) التي تنص على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، ويعكس ذلك سلامة التوزيع الإحصائي للبواقي وعدم وجود انحرافات جوهرية عن الطبيعة الطبيعية.

6.10 اختبارات استقرار النموذج :

يستخدم اختبار الاستقرار التراكمي للمعاملات (CUSUM) للتحقق من مدى ثبات معاملات النموذج عبر الزمن، أي اختبار ما إذا كانت العلاقات المقدرة بين المتغيرات تبقى مستقرة خلال فترة الدراسة أم تتعرض لتغيرات مفاجئة، في حين يستخدم اختبار CUSUM of Squares لفحص استقرار تباين معاملات النموذج، والكشف عن أي تغيرات هيكلية مفاجئة قد تؤثر في البواقي أو في ديناميكية العلاقة المقدرة.



الشكل (4) اختبار (CUSUM of Squares)



المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات EViews 10

الشكل (3) اختبار (CUSUM)

وتوضح الأشكال (3) و(4) نتائج اختباري CUSUM و CUSUM of Squares الخاصة بنموذج الدراسة، حيث يظهر أن المسار التراكمي لكل من الإحصائيين ظل ضمن حدود الثقة عند مستوى معنوية 5% طوال الفترة

الزمنية محل التحليل، دون تسجيل أي اختراق للحدود الحرجة. ويعكس ذلك عدم وجود تغيرات هيكلية جوهرية سواء في معاملات النموذج أو في تباين البواقي، مما يدل على استقرار هيكل وديناميكي للعلاقة المقدره بين متغيرات السياسة النقدية والمالية وفجوة الناتج.

وبناءً على هذه النتائج يمكن الاستنتاج أن النموذج القياسي يتمتع بدرجة عالية من الاستقرار والموثوقية، الأمر الذي يسمح بالاعتماد على نتائجه في تحليل أثر السياسات النقدية والمالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد العراقي دون القلق من تحيزات محتملة ناتجة عن تغيرات أو صدمات هيكلية خلال فترة الدراسة.

6.11 اختبار صحة التوصيف البنوي للنموذج :

يستخدم اختبار Ramsey RESET للتحقق من سلامة التوصيف الوظيفي للنموذج القياسي، وذلك من خلال فحص وجود أخطاء محتملة في شكل الدالة أو إغفال متغيرات مؤثرة أو الحاجة إلى إدخال صيغ غير خطية للمتغيرات، بما يضمن أن العلاقة المقدره بين المتغيرات تعكس البنية الاقتصادية الحقيقية للنموذج.

تشير نتائج اختبار Ramsey RESET إلى أن القيم الاحتمالية لإحصائيتي t و F بلغت نحو 0.5781، وهي أعلى من مستوى المعنوية 5%، وبناءً عليه لا يمكن رفض فرضية العدم (H_0) التي تنص على صحة التوصيف الوظيفي للنموذج، ويعكس ذلك عدم وجود أخطاء توصيفية جوهرية أو متغيرات مهمة، مما يؤكد ملاءمة النموذج وصلاحيته لتأججه القياسية للاستدلال الاقتصادي.

جدول (9) اختبار سلامة التوصيف الوظيفي للنموذج Ramsey RESET Test

Equation: UNTITLED			
Specification: D(OG) D(OG(-1)) D(CR) D(INF) D(IR) D(IR(-1)) D(IR(-2)) D(IR(-3)) D(GEXP) D(REV) C			
Omitted Variables: Squares of fitted values			
	Value	Df	Probability
t-statistic	0.563536	25	0.5781
F-statistic	0.317573	(1, 25)	0.5781
F-test summary:			
	Sum of Sq.	Df	Mean Squares
Test SSR	1.322280	1	1.322280
Restricted SSR	105.4149	26	4.054419
Unrestricted SSR	104.0926	25	4.163704

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات 10 EViews

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً : الاستنتاجات

1. الائتمان النقدي الممنوح للاقتصاد يعتبر الأداة النقدية الأكثر فاعلية في التأثير على فجوة الناتج في الأجل الطويل، إذ يسهم التوسع الائتماني في تحفيز الاستثمار والاستهلاك وتعزيز الطلب الكلي، خاصة في ظل محدودية البدائل التمويلية غير المصرفية في الاقتصاد العراقي.
2. تعكس معنوية الائتمان حساسية النشاط الاقتصادي للتغيرات في التمويل المصرفي، وهو ما يؤكد أن قناة الائتمان تمثل المسار الرئيس لانتقال السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي في العراق، مقارنة بقنوات نقدية أخرى أقل فعالية.
3. يمارس التضخم تأثيراً سلباً ومعنوياً على فجوة الناتج في الأجل الطويل، بما يعكس الدور الضاغط للضغوط التضخمية على الاستقرار الاقتصادي، من خلال تآكل القوة الشرائية، وزيادة عدم اليقين، وتشويه قرارات الاستثمار والاستهلاك.

4. تتفاقم الآثار السلبية للتضخم في الاقتصاد العراقي بسبب الاعتماد الكبير على الاستيراد، حيث يؤدي التضخم المستورد إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وتقلب الأسعار، مما يوسع فجوة الناتج ويضعف الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل.
5. يظل تأثير سعر الفائدة محدود وغير معنوي إحصائياً، وهو ما يشير إلى ضعف قناة سعر الفائدة في الاقتصاد العراقي، نتيجة هيمنة القطاع العام وضعف تطور الأسواق المالية وعدم استجابة الاستثمار الخاص بشكل فعال لتغيرات أسعار الفائدة.
6. يمثل الإنفاق العام الأداة المالية الأكثر تأثيراً في تقليص فجوة الناتج وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، إذ يشكل المحرك الرئيس للطلب الكلي في اقتصاد ريعي يعتمد بدرجة كبيرة على تدخل الدولة، سواء عبر الإنفاق الجاري أو الاستثماري.
7. تأتي الإيرادات العامة بإشارة موجبة ولكن غير معنوية إحصائياً، ويعزى ذلك إلى أن الإيرادات في العراق تعتمد بشكل رئيسي على الإيرادات النفطية بنسبة تقارب 95%، وليس على الضرائب، وعليه فإن زيادتها تعكس تحسن الموارد النفطية التي تترجم مباشرة إلى توسع في الإنفاق العام، مما يجعل أثر الإيرادات على فجوة الناتج غير مباشر ويمر أساساً عبر قناة الإنفاق الحكومي.

ثانياً : التوصيات

1. ضرورة توسيع الائتمان المصرفي الموجه نحو القطاعات الإنتاجية، ولاسيما الصناعة والزراعة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بما يساهم في تحفيز الاستثمار الحقيقي وتعزيز الطلب الكلي وتقليص فجوة الناتج بعيداً عن الأنشطة الربعية والاستهلاكية.
2. التركيز على ضبط معدلات التضخم من خلال إدارة فعالة للسيولة وتعزيز أدوات السياسة النقدية، ولاسيما في مواجهة التضخم المستورد، بما يضمن استقرار الأسعار وتحسين بيئة الاستثمار ودعم الاستقرار الاقتصادي الكلي.
3. يجب رفع كفاءة الإنفاق العام عبر إعادة توجيهه نحو الإنفاق الاستثماري المنتج والبنية التحتية، وتقليص الإنفاق الجاري غير المنتج بما يعزز النمو المستدام ويحد من التقلبات الاقتصادية المرتبطة بالدورات النفطية.
4. العمل على تنويع مصادر الإيرادات العامة وتقليل الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية، من خلال إصلاح النظام الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية وتحسين كفاءة التحصيل، بما يعزز استدامة المالية العامة ويقوي الاستقرار الاقتصادي.
5. ضرورة تعزيز التنسيق بين السياستين النقدية والمالية ضمن إطار اقتصادي كلي متكامل، بما يضمن انسجام أدوات السياسات الاقتصادية ويحد من التعارض بين التوسع المالي وضبط السيولة، ويعزز فاعلية السياسات في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق.

شكر وتقدير: يتقدم الباحثان بالشكر والعرفان إلى كل من ساهم في تقديم المعلومات لإنجاز البحث الحالي.

مساهمة المؤلف: قام الباحثان بإنجاز البحث بشكل مشترك في الجانبين النظري والعملية للبحث.

التمويل: لم تقم أي جهة بتقديم تمويل لدعم البحث.

الذكاء الاصطناعي التوليدي والتقنيات المدعومة بالذكاء الاصطناعي: لم نعتمد على برامج الذكاء الاصطناعي في إنجاز البحث.

تضارب المصالح: نؤكد عدم وجود تضارب مصالح تتعلق بالمضمون أو التأليف أو نشر البحث.

نبذة قصيرة عن المؤلف:

المؤلف الأول: حاصل على شهادة الدكتوراه في مجال الاقتصاد - سياسات نقدية.

المؤلف الثاني: حاصل على شهادة الدكتوراه في مجال الاقتصاد - سياسات مالية.

المصادر

1. بوعمرة, بن عبد الفتاح, & دحمان. (2019). أثر السياسات النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة (1995-2016). *التكامل الاقتصادي*, 19-31, 7(3).
2. د. عبدالسلام مسعود خليفة رحومه. (2022). أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي. *Aljameai*, (36).
3. عبد الرزاق, بن عمرة, عبد العزيز, & مقراني. (2021). أثر السياسات النقدية والمالية على بعض مؤشرات التوازن الداخلي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1990-2018. *مجلة البشائر الاقتصادية*, 7(1), 94-113.
4. فيصل غازي بلباس, و اوس فخر الدين الجويجاتي. (2022). أثر السياسة النقدية والمالية في التأثير على الناتج المحلي الاجمالي في العراق خلال المدة (1990-2020). *مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية*, *Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.60.3.17*, الصفحات 318-334.
5. كمال كاظم الشمري, و ابتهاج احمد عبد عون. (2018). تحليل التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية في ظل الدين الحكومي, العراق 2006-2026 نموذجا. *المجلة العراقية للعلوم الادارية*, المجلد 14, العدد 58.
6. Alexius, A., & Holmlund, B. (2008). *Monetary policy and Swedish unemployment fluctuations* (No. 2008: 5). Working Paper.
7. Arestis, P., & et.at. (2018). Keynesian macroeconomic policy: Theoretical analysis and empirical evidence. *Panoeconomicus*, 65(1), 1-20.
8. Attamah, N., et.at. (2015). The impact of fiscal and monetary policies on unemployment problem in Nigeria (managerial economic perspective). *Risk governance & control: financial markets & institutions*, 5(2), 101-109.
9. Chowdhury, A., & Hossain, A. (2003). *Monetary and financial policies in developing countries: Growth and stabilization*. Routledge.
10. Cingolani, M. (2008). Full employment as a possible objective for EU policy, I: A perspective from the point of view of the monetary circuit. *Panoeconomicus*, 55(1), 89-114.
11. Cobbinah, B. B., Wen, Y., & Sarpong, F. A. (2024). Navigating Ghana's economic waters: Exploring the impact of Fiscal and Monetary policies on stock market performance. *Heliyon*, 10(20).
12. Coccia, S., & Russo, A. (2025). Inflation, inequality and financial vulnerability: Monetary vs. fiscal policy in the face of an energy shock. *Energy Economics*, 143, 108222.
13. Dickey, D. A., & Fuller, W. A. (1979). Distribution of the estimators for autoregressive time series with a unit root. *Journal of the American statistical association*, 74(366a), 427-431.
14. Gerrard, W. J., & Godfrey, L. G. (1998). Diagnostic checks for single-equation error-correction and autoregressive distributed lag models. *The Manchester School*, 66(2), 222-237.
15. Havemann, R., & Hollander, H. (2024). Fiscal policy in times of fiscal stress (or what to do when $r > g$). *Journal of Policy Modeling*, 46(5), 1020-1054.

16. Ille, S., Nguyen, D. T., & Carrera, E. J. S. (2025). On the stressful interaction of monetary and fiscal targets. *International Review of Economics & Finance*, 104, 104708.
17. Murad, E. I. H., & Bouabid, A. (2023). The Impact of Monetary Policy on Economic Stability in Light of the COVID-19 Pandemic in Oil-Producing Countries: the Case Of Iraq. *International Journal of Professional Business Review: Int. J. Prof. Bus. Rev.*, 8(7), 50.
18. Musgrave, R. A., & Peacock, A. T. (Eds.). (1958). *Classics in the theory of public finance*. Springer.
19. NGUYEN, K. T., & et.at. (2024). The impacts of monetary and fiscal policies on economic growth in Vietnam. *Montenegrin Journal of Economics*, 20(4), 19-26.
20. Pervaiz, B., et.at. (2024). Empirical analysis of the effectiveness of fiscal and monetary policy tools in stabilizing economy: Evidence from Pakistan. *Qlantic Journal of Social Sciences and Humanities*, 5(4), 248-257.
21. PESARAN, M. H., & et.at. (2001). Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. *Journal of applied econometrics*, 16(3), 289-326.
22. Sena, P. M., Asante, G. N., & Brafu-Insaidoo, W. G. (2021). Monetary policy and economic growth in Ghana: does financial development matter?. *Cogent Economics & Finance*, 9(1), 1966918.
23. Utouh, H. M., & Kitole, F. A. (2025). The impact of fiscal and monetary policy on economic growth and structural transformation in Tanzania. *Cogent Economics & Finance*, 13(1), 2499013.